

دراسة المرصد النقابي والعمالي المصري شهر أبريل 2008 (2)

أحداث المحلة يوم 7/4/2008

بدأت أحداث اليوم الثاني في المحلة يوم 7 أبريل بعد أن نجح حوالي 20 ألف من الأهالي في حصار قسم المحلة أول (البندر) وتعالق هتافاتهم للمطالبة بالإفراج عن ذويهم بدأت قوات الأ من بإطلاق الغاز المسيل للدموع على الأهالي بغرض تفريقهم. كما أطلقت الرصاص المطاطي في الهواء لإرهاب الأهالي.

وقد تفرقت المظاهرة بالفعل وتحرك جموع المحتجين في اتجاهين. في اتجاه منطقة البنزيون وقد نجح الأمن في حصار الأهالي هناك. أما المجموعات التي اتجهت إلى ميدان الشون، فقد نجحوا في إقامة مظاهرة حاشدة انضم إليها الآلاف من الأهالي¹.

هذا وقد بلغ عدد المتظاهرين حسب التقديرات الأولية ما بين 20 ألف إلى 40 ألف متظاهر، وقد قامت أجهزة الأمن بالتصدي لهم والاعتداء عليهم بإطلاق كثيف للقنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي بشكل عشوائي عليهم، وقد اضطرت المواطنين دفاعاً عن أنفسهم بالرد عليهم بإلقاء الحجارة على المعتدين عليهم².

وقد قامت قوات الأمن بمحاولة فض الاعتصام عن طريق محاولة حشر مصدحة ما بين الأهالي، كما لجأت قوات الأمن إلى قطع الأنوار في منطقة ميدان الشون وشارع البحر ومنطقة قسم المحلة أول، في محاولة إلى تفريق الأهالي.

وفي العاشرة مساءً أثناء مدهامته لبعض الشباب - على الأغلب لأنهم قاموا برمي قوات الأمن بالطوب. أطلقت قوات الأمن، المحملة ببنادق، رصاص مطاط في الهواء فأصاب الطفل محمد أحمد السيد (15 سنة) في رأسه وهو واقف في شرفة منزله، بحي الجمهورية الشعبي، فاستشهد في الحال. وبذلك يصل عدد القتلى 5 من أهالي المحلة.

وقد كان هتاف الآلاف في صوت واحد "قول يا باشا قول يا بيه ..الرغيف بربع جنيه""،
"معتصمين معتصمين حتى خروج المعتقلين"، "غلو السكر غلو الزيت ..لما بعنا عفش البيت"، "إبكي يا أم في كل مكان ... قتلوا الطفل وهو جيعان"

¹ - - موقع مجموعة تضامن ، <http://tadamonmasr.wordpress.com/>

² - بيان لجنة التضامن مع عمال غزل المحلة

هذا وقد كان نتيجة حصاد أمس 6/4/2008، أن وجهت نيابة المحلة تهما إلى 150 مواطنا من النشطاء الذين قدمتهم الداخلية إلى النيابة بتهم مثل: إغلاق 11 محلا تجاريا، تحطيم واجهات البنك الاهلى وبنك مصر، إصابة 16 مجند و 3 ضباط شرطة، تحطيم وحدة إسعاف ووحدة مرور ومازال المئات من المواطنين رهن الاعتقال بالإضافة إلى كمال الفيومي وطارق السنوسى، من قيادات عمال غزل المحلة، واللذين تم القبض عليهم قبل بداية الأحداث يوم 6/4/2008، وهما لا يزالان مقررأ من الدولة بالمحلة، وكريم البحيري من قيادات عمال المحلة و صاحب مدونة عمال مصر، والذي تأكد خبر القبض عليه يوم 7/4/2008.

كما ترددت أخبار بمدينة المحلة أن اجمالى من تم القبض عليهم في الأحداث أمس بلغ 320 مواطن ومودعين بقسم أول وقسم ثان المحلة ومقر أمن الدولة بالمحلة، وقد قامت النيابة العامة بمعينة شوارع المدينة وكان من المقرر عرض المتهمين عليها عصر يوم 7/4/2008، إلا أن ذلك لم يتحقق.

وقد بدأ منذ الساعة الواحدة وحتى الساعة الرابعة صباحا من يوم الثلاثاء 8 إبريل وصول عربات الأ من المركزي المحملة بالمعتقلين من قسم المحلة (أول) إلى مجمع المحاكم في طنطا. وصلت حتى الآن حوالي 25 عربية أمن مركزي، تحوي كل واحدة عشرات المعتقلين بدأ العرض على النيابة في حوالي الساعة الخامسة. من بين المعتقلين:

محمد محمود جمعة (21 سنة) - محمد عاصم (17 سنة) - حسام الدين ناصر (طالب جامعي لديه امتحان غدا) - ماهر عبد الفتاح الجميل (16 سنة) - سمير محمد عبد الجواد (17 سنة) - حضر إلى المحلة للقاء خاله وقبض عليه فور وصوله - إبراهيم محمد علي - أحمد حمدي موسى - رامي أسامة عبد الله - هاني بدير زغلول (16 سنة) - السيد السيد شريف - محمد علي علام - أحمد عماد، يتردد أن ما بين المعتقلين طفل عمره 9 سنوات³.

كما تم اليوم إلقاء القبض على الدكتور/ سامي فرنسيس، والمحامي تامر ادوار من المحلة.

³ - موقع مجموعة تضامن ، <http://tadamonmasr.wordpress.com>

وقد تم تشكيل العديد من اللجان، مثل لجنة التضامن من عمال غزل المحلة التي كانت قد تشكلت في أعقاب الإضراب الماضي لعمال غزل المحلة وتضم كل اللجان والمجموعات العمالية أو التي تتضا من مع العمال، مثل اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية، وعمال من أجل التغيير، ولجنة التضامن العمالي، ومجموعة تضامن، والكثير من المراكز والأحزاب المهتمة بالعمال، هذا بالإضافة إلى المتضامنين الأفراد مع عمال المحلة.

كذلك تم تشكيل جبهة الدفاع عن متظاهري يوم 6 أبريل (قبل أحداث 6 أبريل بحوالي أسبوع)، والتي ضمت فيها مئات المحامين المتطوعين في الكثير من المحافظات. كما تشكلت لجنة إعاشة من ونشطاء سياسيين ومجتمع مدني، وعمال، تستهدف توفير الدعم المادي والقانوني والإعلامي والمعنوي لمعتقلي إضراب 6 أيريل، وعائلاتهم وفي الأساس منها أهالي المحلة.

وقد صدرت العديد من البيانات من شتي هذه اللجان ومن لجان أخرى سواء لجنة التضامن العمالي، أو اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية.

ففي بيان لجنة التضامن مع عمال غزل المحلة "وتدبه لجنة التضامن مع عمال غزل المحلة أن استمرار الاعتداء علي المواطنين سوف يزيد الموقف تعقيداً واشتعالاً وسوف يؤدي إلي زيادة حالة التربص بين الطرفين نتيجة هذا الوجود الكثيف لقوات الأمن وحالة الحصار المستمرة، وكذلك أساليب التعامل مع الموقف، والذي يتطلب أساليب أخرى تراعي حقوق المواطنين واحترام الدستور الذي يمنع مثل هذه الأساليب من قبل الأجهزة الأمنية القمعية"⁴.

كما جاء في اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية " وتحذر اللجنة التنسيقية القائمين علي هذه الحملة البوليسية بأن استمرارها سوف يؤدي إلي مزيد من الضحايا، واللجنة تطالب بوقف هذه الحملة فوراً وإنهاء الحصار حول مدينة المحلة الكبرى والإفراج فوراً عن كل المعتقلين في المحلة وباقي مناطق لجمهورية، وضرورة انتهاج سياسة بديلة عن عمليات القمع الوحشية تجاه العمال.

وتؤكد علي حق العمال والمواطنين في انتهاج الأساليب السلمية في التعبير عن مطالبهم وآرائهم وعلي رأسها حق العمال في الإضراب السلمي للحصول علي حقوقهم"

وجاء في بيان لجنة التضامن العمال : " إن إدارة الصراع الاجتماعي بالطرق السلمية هو الطريق الوحيد لسلامة الوطن والمواطن ولن يتحقق ذلك إلا بالعدالة الاجتماعية والسياسية والتي هي صمام الأمان الاجتماعي اللازم للحفاظ على الوطن والدولة مسؤولة عن صياغة عقد اجتماعي جديد مع مواطنيها يتحقق فيه توزيع عادل للثروة والسلطة"

كما وصلت العديد من بيانات التضامن مع عمال وأهالي المحلة، من **الاتحاد الدولي للعمال** والذي جاء فيه "نحن ندين الإرهاب البوليسي الذي يريد إرهاب العمال المضربين بالقنابل والرصاص.

ونتيجة عن 180 اتحاد عمالي ونقابة أعضاء في الاتحاد الدولي للنقابات العمالية WFTU, نحن نضم صوتنا إلى أصوات المضربين و المتظاهرين في مصر، نحن نضم صوتنا إلى كل أصوات العمال في العالم المناضلين ضد الاستغلال وضد الرأسمالية وضد السياسات المعادية للطبقة العاملة. **سكترارية الاتحاد الدولي للنقابات**"

وفي بيان تضامن **الحزب الشيوعي اليوناني** جاء " إن الحزب الشيوعي اليوناني يؤيد بشكل كامل ندائكم للتضامن مع نضال الطبقة العاملة المصرية والشعب المصري وندين الاعتداءات الإجرامية والقمع الذي مارسته قوات الشرطة و القوات الخاصة الأخرى وسوف نبلغ الرأي العام في بلدنا حول هذه الأحداث بالإضافة إلى ندائكم للتضامن وسوف نقوم أيضا باتخاذ إجراءات من أجل إيجاد حركة تضامن ما بين العمال في بلدنا اليونان وبأسرع وقت ممكن سوف نتخذ الإجراءات من أجل تصعيد الأمر للبرلمان الأوروبي"